

Distr.: General  
15 December 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات

خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ:

التنمية الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

يمثل الحد من الفقر في الريف تحدياً هاماً من تحديات التنمية، حيث أن أكثر من بليون شخص يعيشون في المناطق الريفية ويعاني غالبيتهم من الفقر. وتحقيق هذا الهدف يتطلب توظيف استثمارات واسعة القاعدة في المناطق الريفية بما يعود بالفائدة على مجتمعات محلية بكاملها، ولا يقتصر فحسب على من ينخرطون في الأنشطة الزراعية. ومن الأرجح أن تترك سياسات التنمية الريفية أثراً أكثر استدامة إذا ما جرى تنفيذها بالتضافر مع المعارف التقليدية المحلية. وقد ثبت أن الإجراءات المشتركة في إطار السياسات التي تقوم بها الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية من حيث توفير إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتنمية، وإصلاح البنية الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية، كانت ناجحة للغاية في الحد من الفقر في الريف. ويُعد تعزيز قدرات سكان الريف، من خلال توفير فرص الوصول إلى التعليم وتنمية المهارات واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أمراً يتسم بالأهمية في استدامة تأثير برامج التنمية الريفية.

\* E/CN.17/2009/1



## المحتويات

## الصفحة

|    |       |                                                  |
|----|-------|--------------------------------------------------|
| ٣  | ..... | أولا - مقدمة                                     |
| ٣  | ..... | ثانيا - السياسات اللازمة للنهوض بالتنمية الريفية |
| ٤  | ..... | ألف - تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي          |
| ٧  | ..... | باء - تحسين فرص الاستفادة من البنية الأساسية     |
| ١٣ | ..... | جيم - تدعيم القاعدة الزراعية - الصناعية          |
| ١٥ | ..... | دال - تشجيع العمالة غير الزراعية                 |
| ١٧ | ..... | هاء - إدارة الموارد الطبيعية                     |
| ٢٠ | ..... | ثالثا - تعزيز البيئة التمكينية للتنفيذ           |
| ٢٠ | ..... | ألف - صنع القرار                                 |
| ٢١ | ..... | باء - التمويل                                    |
| ٢٤ | ..... | جيم - الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية     |
| ٢٥ | ..... | رابعا - الطريق إلى الأمام                        |

## أولا - مقدمة

١ - في الدورة السادسة عشرة - دورة الاستعراض لدورة التنفيذ الثالثة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - أجرت لجنة التنمية المستدامة تقييما للتقدم المحرز في المجموعة المواضيعية للزراعة والتنمية الريفية والأراضي والتصحر، على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وحددت اللجنة المعوقات والعقبات التي تعترض طريق تنفيذ المجموعة المواضيعية المنتقاة للقضايا، فضلا عن ما يواجهه التنفيذ من تحديات وما هو متاح له من فرص جديدة.

٢ - وفي الدورة السابعة عشرة - دورة السياسات لدورة التنفيذ الحالية - تتخذ اللجنة قراراتها بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بالتنفيذ في مجموعة القضايا المنتقاة. وسيسبق دورة اللجنة اجتماعها التحضيري الحكومي الدولي الذي سيضطلع بإعداد مشروع وثيقة تفاوض كي تنظر فيها اللجنة.

٣ - ويعد هذا التقرير مساهمة في المناقشات الجارية في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي بشأن الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات للإسراع بإحراز تقدم في التنمية الريفية. وهو يستجيب للتحديات والمعوقات التي سلط الضوء عليها تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة. وقد عولجت القضايا الشاملة، بما في ذلك وسائل التنفيذ، في التقرير برمته. ويستفيد التقرير من المدخلات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الإقليمية؛ ومن المجموعات الرئيسية؛ ومن المعلومات المتضمنة في عدد كبير من المنشورات التي صدرت عام ٢٠٠٨ بشأن مختلف المواضيع التي يتناولها هذا التقرير. وينبغي قراءة التقرير مقترنا بتقارير الأمين العام عن الزراعة والأراضي والتصحر والجفاف في أفريقيا، التي ستكون معروضة أيضا على الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي. ويُشار إلى هذه التقارير عند الضرورة.

## ثانيا - السياسات اللازمة للنهوض بالتنمية الريفية

٤ - على مستوى العالم، يتركز الفقر في الريف بصورة ساحقة، وسيظل كذلك في المستقبل المنظور. فثلاثة أرباع من يعانون من الفقر المدقع يوجدون في البلدان النامية - أكثر من بليون شخص - حيث يعيشون في المناطق الريفية، وغالبيتهم من النساء. وواحد من التحديات الكبرى يتمثل في تنمية المناطق الريفية على النحو الذي يعود بالفائدة على

مجتمعات محلية بكاملها، ولا يقتصر فحسب على من ينخرطون في الأنشطة الزراعية. وتتطلب مواجهة هذا التحدي وضع سياسات واتخاذ تدابير على جبهات مختلفة، من بينها تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي، وتحسين فرص الاستفادة من البنية الأساسية، وتدعيم القاعدة الزراعية - الصناعية، وتشجيع العمالة غير الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

## ألف - تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي

٥ - يعد رأس المال البشري والاجتماعي واحدا من أهم الأدوات في مكافحة الفقر في الريف وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية. فزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة، وتقليل معدلات تسرب التلاميذ المبكر من الدراسة إلى أدنى درجة، والحد من أمية الكبار وانعدام المساواة بين الجنسين في التعليم، هي كلها أمور أساسية في تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي. كما أن زيادة الاستثمارات العامة في التعليم في الريف أمر ضروري لسد الفجوة في التعليم بين الريف والحضر.

٦ - ويُتوقع أن يولد الاستثمار في التعليم في الريف عائدا إيجابيا في دخول الأسر المعيشية الريفية من خلال تعزيز رأس مالها البشري. كما أن ربط الأنشطة التعليمية بالاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية الريفية سيحسن من وسائل كسب العيش، وسيتمكن هذه المجتمعات من اغتنام الفرص الاقتصادية. وتهدف مبادرة الفاو لتوفير التعليم لسكان الريف إلى التغلب على الفجوة التي تفصل بين الريف والحضر في التعليم، وزيادة فرص وصول سكان الريف التعليم الأساسي والارتقاء بمستواه، وإرهاف الوعي بأهمية التعليم في الريف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - واستنادا إلى الخبرات المكتسبة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢) ومبادرة الفاو لتوفير التعليم لسكان الريف، تتركز المبادرات الناجحة على المهارات الأساسية، وتشدد على الفائدة التي تتحقق من المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة في تدعيم سبل كسب العيش الفردية بين كافة الفئات السكانية. ويهدف توفير التعليم الفني إلى تعزيز المهارات في طائفة من الحرف بما يمكن أن يتيح مداخل لسوق العمل الرسمية لذوي التعليم المحدود. ويمكن لتنفيذ نهج تنظيم الأعمال والنهج المهني في التعليم أن يسفر عن عائد أسرع، بما يوفر لسكان الريف فرصا مغرية. كما أن توفير برامج التدريب لشباب الريف يمكن أن يحسن من قدراتهم على التعلم، ويشجعهم على الاستثمار في مجتمعاتهم المحلية. فعلى سبيل المثال، هناك مشاريع كبيرة لتنمية المشاريع للشباب على وشك أن تبدأ في مصر والجمهورية العربية السورية. ففي مصر، ينصب التركيز على تشجيع تنمية المشاريع بين

الشباب، أساساً في أنشطة التصنيع الزراعي والتسويق في القطاعات الرئيسية للصادرات الزراعية العضوية ذات القيمة العالية. وفي الجمهورية العربية السورية، ستركز المشروع على تشجيع مشاريع الشباب في أنشطة التسويق الزراعي في إحدى المناطق الفقيرة في البلد<sup>(١)</sup>.

٨ - ويستفيد التعليم في الريف من استحداث سياسات تعزز زيادة التفاعل فيما بين مؤسسات البحوث والقطاع الخاص والدولة. فالاستثمار في إعادة تصميم المناهج الدراسية والجدول الزمني التعليمية لتلبية الاحتياجات المحلية، وتوظيف أعضاء هيئات التدريس المؤهلين، وبناء المدارس في كل المجتمعات المحلية، سترك في الأجل الطويل آثاراً لها أهميتها في الحد من الفقر. كما أن تكييف المناهج الدراسية والجدول الزمني التعليمية مع الواقع المحلي، أي مع ثقافات ومعتقدات الشعوب الأصلية، ومع الممارسات الزراعية ومواسم الحصاد المحلية، سيزيد من استعداد سكان الريف لقبولها واحتضانها. كما أن تطوير برامج تعليمية تأخذ في الحسبان القضايا التي تهم سكان الريف كأقصى ما يكون إنما يتطلب تفاعل المؤسسات الرسمية مع المجتمع المحلي الريفي الأوسع نطاقاً.

٩ - ويجب توعية سكان الريف المحليين بالمكاسب الاقتصادية التي تتحقق من نظم التعليم الرسمي والمهني. وفي هذا الصدد، يمكن لوسائل الإعلام والإذاعة المحلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تلعب دوراً فعالاً في إرهاب وعي المجتمعات المحلية الريفية وتوسيع قاعدة معارفها. ورغم أن التكنولوجيا تعد أداة قوية، فإن الأمية والافتقار إلى التعليم يحدان بشدة من استفادة المجتمعات المحلية الريفية منها، مما يجعل أساليب التعلم الشفوية والنهج السمعية - البصرية أكثر فعالية في الغالب. كما أن إشراك السكان المحليين في تصميم برامج التعلم يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في نجاحها. فحكومة مالي قد أنشأت، على سبيل المثال، مركزاً وطنياً متخصصاً في إنتاج المواد السمعية - البصرية للتعلم - مركز خدمات إنتاج المواد السمعية - البصرية. ويُعد تعليم المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا من بين الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة<sup>(٢)</sup>.

١٠ - ويجب الاستفادة من قدرات منظمات المجتمع المدني في بناء شبكات الأمان داخل المجتمعات المحلية من أجل الحد من انعدام المناعة، وتحسين تمتع الأفراد بحقوقهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات، وتنظيم وتشغيل البرامج المحلية، وتوطيد التضامن والعمل المجتمعي، وتعزيز المشاركة في إدارة شؤون المجتمع المحلي. كما أن إقامة ودعم التعاونيات المحلية

(١) انظر Knowledge and Skills for Development by Paul Bennell, 2007.

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز خدمات إنتاج المواد السمعية - البصرية: مشروع الفيديو المحلي في مالي (<http://www.unesco.org/education/educprog/lwf/doc/portfolio/case4.htm>).

والشبكات الريفية وجماعات المنتجين الريفيين والجماعات النقابية الصغيرة والحملات المحلية ومنتديات العمل الاجتماعي تلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد. كما ينبغي مواصلة تعزيز إمكانيات هذه الجماعات لبناء القدرات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية.

١١ - ويُعد التصدي لمختلف المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعوق المشاركة الكاملة للفئات الضعيفة في وضع وتنفيذ برامج التنمية الريفية عاملاً هاماً في تعزيز التنمية على المستوى الشعبي. فالأطفال وكبار السن والرعاة الرحل والشعوب الأصلية وذوي الإعاقات ومن يعيشون في مناطق نائية ووعرة للغاية، ممن تكون سبل معيشتهم مهددة على الدوام من جراء تدهور الأرض وندرة المياه والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، يعانون أشد المعاناة من انعدام فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويستحقون الاهتمام بصفة خاصة. وفي هذه المناطق المهمشة، يتطلب الحد من الفقر تبني نهج مبتكرة مثل ربط المجتمعات المحلية المعزولة بالأسواق البعيدة، ويشمل الاستفادة من أسواق خدمات النظم الإيكولوجية، التي قد يكون بمقدور هذه الفئات من السكان توفير الإمدادات لها بدرجة كبيرة<sup>(٣)</sup>.

١٢ - ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية الريفية يلزم وضع سياسات وأحكام خاصة لكفالة احتفاظ النساء بسيطرتهن على الأصول الهامة لتوليد الدخل. فالتحديات الثقافية والسوسيولوجية المحتملة لفرص وصول النساء إلى الأصول الإنتاجية وسيطرتهن عليها يجب أن تحظى بالتقييم الدقيق، وأن تؤخذ في الحسبان عند تصميم وتخطيط التدخلات. وقد اكتسب إدماج النساء في العديد من منظمات المزارعين الأفارقة قوة دفع جديدة. وفتحت أبواب دوائر صنع القرار والمسؤوليات الإدارية أمام النساء، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة اهتمام المزارعات بسياسات هذه المنظمات وبرامجها الإنمائية<sup>(٤)</sup>.

١٣ - ويجب توفير شبكات الأمان الاجتماعية لأكثر فئات المجتمع ضعفاً، وهو ما يمكن أن يشمل توزيع الغذاء في شكل معونات أو بأسعار مدعومة، أو تقديم الإعانات النقدية، أو غير ذلك من البرامج الموجهة لتوفير الغذاء أو النقد لتلك الفئات. ويمكن النظر في إنشاء آليات للحماية الاجتماعية لتوفير الأرضية الاجتماعية الدنيا. ويمكن للمرأة، باعتبارها عاملاً من عوامل التغيير، أن تلعب دوراً هاماً في تنفيذ هذه البرامج والتدابير الموجهة. ففي بنغلاديش، تستخدم البرامج الموجهة التي تقوم على الغذاء و/أو النقد بصورة متزايدة في الحد من الجوع

(٣) انظر "الزراعة والتنمية الريفية"، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، ورقة مناقشة (٢٠٠٨).

(٤) انظر المرأة الريفية في عالم متغير: الفرص والتحديات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

وسوء التغذية ودعم التنمية البشرية. فبرنامج الغذاء مقابل العمل، على سبيل المثال، يكفل وصول الغذاء إلى أشد الفئات فقرا وضعفا من خلال توفير فرص العمل مع بناء البنية الأساسية للتنمية الريفية في الوقت ذاته<sup>(٥)</sup>.

١٤ - كما أن الدخول في حوارات اجتماعية مع أصحاب الأعمال يتيح فرصة جيدة لعمال الريف لمعالجة شواغل الفئات التي يكثر استبعادها أو تهميشها، مثل صغار الحائزين والنساء الريفيات والعمال الزراعيين. وستكفل هذه الحوارات التعبير عن صوت المنتج الريفي كي تستنير به السياسات الوطنية والدولية. كما أن حرية تكوين الجمعيات، والحق في التفاوض الجماعي، والقضاء على التمييز في أماكن العمل، والحق في الحصول على المعلومات، هي كلها شروط مسبقة أساسية لفعالية إشراك الفئات الضعيفة.

## باء - تحسين فرص الاستفادة من البنية الأساسية

١٥ - تتسم خدمات البنية الأساسية الفعالة من حيث التكلفة والموثوق بها والميسورة بأهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(٦)</sup>. ووفقا لما جاء في دراسة أخيرة للفاو عن أنشطة توليد الدخل في الريف في ١٥ بلدا في مختلف المناطق، فإن توفير فرص الوصول إلى خدمات البنية الأساسية أمر لازم لتوليد فرص العمل المأجور غير الزراعي في الريف<sup>(٧)</sup>.

### الإطار ١

#### توفير خدمات البنية الأساسية المتعددة في بيرو وغواتيمالا

في دراسة أخيرة عن حالة البنية الأساسية الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كشفت حالة بيرو أن توفير خدمات البنية الأساسية المتعددة يمكن أن يزيد التأثير على دخول الأسر المعيشية الريفية. فالتفاعلات التعاونية بين مختلف خدمات البنية الأساسية المتعددة تؤدي إلى زيادة كبيرة في التأثير بالمقارنة بالأثر الكلي لتوفير كل خدمة على حدة. فكل خدمة تستفيد من الخدمات الأخرى في إنتاج "تأثير مضاعف". وتروج غواتيمالا لنموذج للتنمية الإقليمية سيدعم التحسين الواسع القاعدة في القدرة على المنافسة في الريف.

(٥) انظر "مواجهة التحدي: تقرير منتصف المدة عن تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش"، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٧).

(٦) انظر "خطة عمل البنك الدولي للبنية الأساسية المستدامة، السنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١١"، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٨).

(٧) الفاو، "الأنشطة المدرة للدخل في الريف: مقارنة فيما بين البلدان"، شعبة اقتصاديات الزراعة والتنمية بالفاو، ورقة عمل رقم ١٦-٠٧ (أيار/مايو ٢٠٠٧).

وبعض المحافظات المنتقاة، التي تمتلك إمكانية اقتصادية وإن كانت تضم نسباً عالية من السكان الأصليين الفقراء، ستتاح لها فرصة المنافسة للحصول على تمويل لمجموعة من خدمات الدعم التقنية والمالية والخاصة بالبنية الأساسية.

المصدر: "تسخير البنية الأساسية لتحسين سبل كسب العيش في الريف"، موجز، البنك الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٦ - وتحدث كهربية الريف تحسناً هائلاً في حياة فقراء الريف. والأثر الإيجابي لكهربية الريف على توفير الخدمات يأتي من ازدياد استعداد العاملين في مجالي الصحة والتعليم للبقاء في المجتمعات المحلية التي بها كهرباء. ومن بين المكاسب الصحية المنبثقة عن كهربية الريف ما يلي: تحسينات المرافق الصحية، وتحسن الصحة بفضل الهواء الأنقى عندما تقلل الأسر المعيشية من استخدام أنواع الوقود الملوثة في الطهي والإضاءة والتدفئة، وتحسن المعارف الصحية من خلال زيادة فرص الوصول إلى الإرسال التلفزيوني. أما القنوات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر بها كهربية الريف على التعليم، فهي ما يلي: تحسين نوعية المدارس، إما من خلال توفير المعدات التي تعتمد على الكهرباء أو زيادة أعداد المدرسين ونوعيتهم؛ والوقت المكرس للبقاء في المنزل مع زيادة الوقت المخصص للدراسة.

١٧ - وفي معظم البلدان، يتسع نطاق التغطية بتوسيع الشبكة لتضم مجتمعات محلية جديدة أكثر مما يتم من خلال ربط تلك القرى التي دخلتها الكهرباء بالفعل وإن لم تُربط بعد بالشبكة. فعند دخول الكهرباء إلى قرية من القرى، تشكل رسوم الربط عقبة تحول دون ربط الفقراء بالشبكة، حتى رغم أن المكاسب التي ستعود عليهم تفوق ما يتكلفونه للحصول على الكهرباء.

١٨ - وللمساعدة في تحمل تكلفة الكهرباء، تضطلع المشاريع المنزلية الصغيرة بأنشطة اقتصادية، مثلما يتبين من الأمثلة التالية: في غانا، تقوم المرأة في الأسرة المعيشية بإعداد وجبات خفيفة لبيعها لمن يأتون إلى منزلها لمشاهدة التلفزيون في الأمسيات. وفي جنوب أفريقيا، تباع الأسر المشروبات الباردة وتؤجر مساحات في المبردات<sup>(٨)</sup>.

١٩ - أما البلدان التي تنخفض فيها معدلات التغطية، ومعظمها يوجد حالياً في أفريقيا، فلا يزال يتعين عليها توظيف استثمارات في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. فبعض البلدان

(٨) انظر أثر كهربية الريف على الرفاه الاجتماعي: إعادة تقييم للتكاليف والمنافع، الفريق المستقل للتقييم/البنك الدولي (٢٠٠٨).

في آسيا وأمريكا اللاتينية وصلت إلى الحدود القصوى لتوسع شبكتها. وتحقيق المزيد من الزيادة في التغطية يقتضي زيادة شبكات الربط في المناطق التي دخلتها الكهرباء بالفعل (النمو المكثف) أكثر مما يقتضي مد خطوط جديدة (النمو الموسع)، وهو ما يتطلب أدوات مصممة لهذا الغرض خصيصاً، أو مخططات خارج الشبكات، مما يستوجب تحسين تصميمها إذا ما أريد لها الاستدامة من الناحية المالية.

٢٠ - ولا يزال الافتقار إلى إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة يمثل مشكلة كبرى في المناطق الريفية. فالاعتماد على وقود الكتلة الإحيائية التقليدي، على سبيل المثال، يترك أثراً سلبياً على قدرة المشاريع الزراعية - الصناعية الصغيرة على المنافسة واستدامتها. وهناك حاجة ملحة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة من أجل المناطق الريفية. فتطوير وتبني مصادر بديلة للطاقة يمكن أن يؤثر تأثيراً حاسماً على تعزيز الاستدامة والاعتماد على النفس. كما يجب النظر بدقة في إنتاج الوقود الإحيائي. (تعالج هذه القضية بصورة أكثر تفصيلاً في تقرير الأمين العام عن الزراعة (E/CN.17/2009/3)).

## الإطار ٢

### إضاءة أفريقيا

تتصدى مبادرة "إضاءة أفريقيا" لمشكلة افتقار أكثر من ٥٠٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء لإمكانية الحصول على الطاقة. وتسعى المبادرة إلى توظيف الإنفاق على الإضاءة المعتمدة على الوقود في التعجيل بإيجاد سوق البدائل الحديثة التي توفر للمستخدمين قيمة أكبر بكثير مقابل ما يتكبّدونه من نفود. فتكنولوجيات الإضاءة ذات الكفاءة تتيح توفير خدمات الطاقة التي تتسم بالنظافة والكفاءة والأمن والموثوقية بتكلفة مماثلة لما يُنفق على الكيروسين. وتهدف المبادرة إلى توظيف هذه التكنولوجيات في تطبيقات من خارج الشبكة من خلال التخفيف من أثر حواجز السوق وإشراك صناعات الإضاءة العالمية، والأعمال التجارية ورجال الأعمال والحكومات والمجتمع المدني في أفريقيا.

المصدر: خطة عمل البنك الدولي للبنية الأساسية المستدامة، ٢٠٠٩-٢٠١١؛ المبادرة المشتركة بين البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتمويل.

٢١ - ويُعد تعزيز فرص الحصول على خدمات المياه والمرافق الصحية المأمونة والكافية عنصراً محورياً من عناصر التنمية الريفية لتجنب المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال الرضع والأمهات بسبب الأمراض المنقولة بالمياه. ويُقدر أن ٧٤٦ مليون شخص من سكان الريف

يفتقرون إلى إمدادات مياه الشرب المحسنة، بالمقارنة بـ ١٣٧ مليون شخص من سكان الحضر، وأن ٧ من بين كل ١٠ أشخاص في المناطق الريفية يفتقرون إلى المرافق الصحية المحسنة<sup>(٩)</sup>. وثمة حاجة لتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والمرافق الصحية، على سبيل المثال، من خلال دعم النهج اللامركزية التي تُدار على المستوى المحلي، وإنشاء مجالس مياه للمسؤولين التنفيذيين المحليين تتمتع بالاستقلال الذاتي، وتحسين أداء مرافق المياه.

٢٢ - وفي غانا، أصبحت الوكالة العامة للمياه والمرافق الصحية، التي أنشئت عام ١٩٩٤ في إطار سياسة اللامركزية الغانية، تتمتع بالاستقلال الذاتي في عام ١٩٩٨. فهذه المؤسسة لا تضطلع مباشرة ببناء مرافق إمدادات المياه والمرافق الصحية وإدارتها وصيانتها. بل أن دورها يتمثل في تنسيق عمل عدد من الجهات التي توفر الخدمات في المناطق الريفية، ومن بينها القطاع العام، وجماعات المستفيدين، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وينتظر من الوكالة أيضا أن تكفل فعالية استخدام الدعم المالي المقدم من الشركاء الإنمائيين، وأن توفر التوعية بالنظافة الصحية للمناطق الريفية والبلدات الصغيرة. وللإضطلاع بمهامها، تقوم الوكالة بتشغيل عشرة مكاتب إقليمية إلى جانب مكتبها الرئيسي في أكرا<sup>(١٠)</sup>.

٢٣ - وتقتصر الخدمات الصحية عن الوفاء باحتياجات فقراء الريف. ويخص تقرير الصحة في العالم لعام ٢٠٠٨ بالذكر الرعاية الصحية الأولية باعتبارها من الشواغل الأساسية للسياسات العامة في المناطق الريفية<sup>(١١)</sup>. فالرعاية الصحية الأولية تحتاج إلى أفرقة من الفنيين الصحيين ممن يمتلكون مهارات طبية - بيولوجية واجتماعية محددة ومتطورة؛ وكثيرا ما يتم توفير الرعاية الأولية في المناطق الريفية باستخدام تقنيات بسيطة وبلاستعانة بموظفين ضعيفي التأهيل. كما يجب إنشاء المرافق وتزويدها بالموظفين وإدامتها. وسيؤدي تحسين تمويل نظم الصحة العامة إلى خلق فرص العمل للفنيين الصحيين وتدريبهم وتعيينهم.

٢٤ - وقد تبين أن مزارعي الكفاف في الريف هم أشد فئات السكان انعداماً للمناعة عند تفشي الأوبئة. ففي حالة أنفلونزا الطيور، يعتمد سكان الريف على الدواجن في معيشتهم وغذائهم، ومع عدم الإبلاغ عن تفشي المرض بين الدواجن، تتضاعف بالتالي التهديدات

(٩) انظر "التقدم المحرز في مياه الشرب والمرافق الصحية: التركيز بصفة خاصة على المرافق الصحية"، اليونيسيف/منظمة الصحة العالمية، تقرير برنامج الرصد المشترك (٢٠٠٨).

(١٠) انظر "الخطة الاستراتيجية للاستثمار، ٢٠٠٥-٢٠١٥"، الوكالة العامة للمياه والمرافق الصحية (آب/أغسطس ٢٠٠٤).

(١١) تقرير الصحة في العالم لعام ٢٠٠٨، منظمة الصحة العالمية (http://www.who.int/whr/2008/whr08\_en.pdf).

الصحية التي تتعرض لها هذه الفئة من جراء تزايد احتمالات إصابة البشر بالمرض. فدون التحذير الذي يمثله وجود دواجن نافقة أو مريضة بشكل واضح، لا يدرك سكان الريف الحاجة إلى اتخاذ احتياطات خاصة عند تناول الدواجن أو ذبحها أو تجهيزها للاستهلاك. وفي حالة الملاريا، يظل المرض يدمر المجتمعات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي أفريقيا، حيث توجد أشد أشكال الملاريا فتكا، يؤدي المرض بحياة ٢٠٠٠ طفل يوميا. وفي حين يمكن علاج الملاريا، فإن من ينجون من المرض يعانون من آثار مدمرة، من بينها الأمهات اللاتي ينجبن أطفالا ناقصي الوزن عند الولادة والأطفال الذين يصابون بفقر الدم الحاد<sup>(١٢)</sup>. ولذلك، يجب وضع سياسات للرعاية الصحية تراعي مصالح الفقراء.

٢٥ - وفي جمهورية إيران الإسلامية، على سبيل المثال، كان نجاح نظام الرعاية الصحية الأولية يرجع في جانب منه إلى التغييرات المؤسسية التي أدخلت على النظام الصحي الوطني، والتي أدت إلى إشاعة اللامركزية وإشراك المجتمعات المحلية بصورة أكثر نشاطا في توزيع الموارد وإدارة الخدمات، على مستوى المقاطعات وما دونها على حد سواء. وفي ظل النظام اللامركزي، أصبحت جامعة العلوم الطبية والخدمات الصحية مسؤولة عن تدريب وتعيين ونشر كل القوى العاملة الصحية التي توظفها الحكومة، فضلا عن تخطيط وإنشاء وإدارة كل نقاط إيصال الخدمات الصحية. ونظرا لوجود الجامعات في عواصم المقاطعات، فإنها تكون أقرب إلى الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية الريفية في مختلف المقاطعات وأقدر على الاستجابة لها<sup>(١٣)</sup>.

٢٦ - وتتطلب صيانة وسائل النقل والطرق توظيف استثمارات لا يستهان بها لكفالة أن يظل ممكنا الاعتماد عليها، ولضمان استمرار حركة الأشخاص والسلع دون انقطاع. ويجب أن تتركز المبادرات على التوسع في تزويد الريف بالطرق الصالحة لكل الأحوال الجوية وزيادة تنوع وسائل النقل، بما في ذلك السكك الحديدية والموانئ والمطارات، وتصميم نظم النقل المتعدد الوسائط والعمليات اللوجيستية. ويجب أن تهدف السياسات إلى بناء القدرات في إدارة وتنظيم النقل الحضري، وتحسين دور ونوعية خدمات نقل الركاب والشحن الميسور من خلال آليات التمويل، وتيسير إشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة، وإدارة الطلب على السفر بالسيارات الخاصة، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، والاعتراف من جديد بأهمية واحتياجات المشاة وأشكال النقل غير الآلية.

(١٢) انظر "منظمة الصحة العالمية، أنفلونزا الطيور: تقييم خطر الوباء"، (٢٠٠٨).

(١٣) "الرعاية الصحية الأولية وفقراء الريف في جمهورية إيران الإسلامية"، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤).

## الإطار ٣

## صيانة الطرق في السلفادور

في عام ٢٠٠٠، أنشأت حكومة السلفادور صندوق صيانة الطرق. وتأتي ميزانية الصندوق، التي بلغت ٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥، من ضريبة على البترين تبلغ ٠,٢٠ دولارا على الغالون. ورغم أن هذه الإيرادات يمكن أن تتسم بالتذبذب تبعا لمستويات استهلاك البترين، فإنها تتدفق على الصندوق مباشرة، ولا يمكن تحويلها إلى أغراض مالية أخرى. ولاستخلاص أقصى قيمة من هذه الأموال، يضطلع الصندوق بكل أنشطة صيانة الطرق من خلال المقاولين الخاصين، ولذلك يُخصص نحو ٩٨ في المائة من ميزانية تلك الوكالة لأعمال الصيانة. وقد أصبح الصندوق نموذجا للطريقة التي يمكن أن تعمل بها إحدى الوكالات العامة المستقلة بشكل فعال، ويمكن للمواطنين أن يشهدوا بأنفسهم أن ضريبة الـ ٢٠ سنتا التي يدفعونها لكل غالون من البترين قد أنفقت بصورة جيدة - بمقدورهم أن يروا النتائج في الشارع.

المصدر: "طريق أنعم"، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨  
(<http://www.iadb.org/idbamerica/index.cfm?thisid=4013>).

٢٧ - وتنطوي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إمكانيات هائلة بالنسبة للتنمية الريفية. ومع ذلك، فلا بد من معالجة قضايا من قبيل الكهرباء والإمام بالقراءة والكتابة ومحتوى الاتصالات اللاسلكية قبل أن يصبح بمقدور غالبية من يعيشون في المناطق الريفية أن يستفيدوا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة يعتد بها. وفي حالة أصحاب الأعمال الخاصة وصغار المزارعين في الريف، أثبتت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فائدتها من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية في الريف وتيسير الوصول إلى المعلومات عن الأسواق. ففي النيجر، على سبيل المثال، تترك الهواتف الخلوية أثرا على تفاوت الأسعار بالنسبة للأسواق النائية والتي تربطها طرق رديئة. فالذين يتاجرون في الأسواق التي تستخدم الهواتف الخلوية يكونون أكثر قدرة على الاستجابة لحالات الفائض والعجز، بحيث يستطيعون نقل الحبوب بين الأسواق بصورة أكثر كفاءة، مما يقلل من أثر تفاوت الأسعار<sup>(١٤)</sup>.

(١٤) "أيمكنك أن تسمعي؟"، كيف تُحدث الهواتف الخلوية تحولا في الأسواق في أفريقيا جنوب الصحراء"، مركز التنمية العالمية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٢٨ - وفي حين يظل الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً رئيسياً، فإن تناسق نماذج الأعمال التجارية والنهج التنظيمية وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة قطاعات الاقتصاد أصبحا يتسمان بأهمية متزايدة أيضاً. فمن المتوقع أن يترك انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثراً مباشراً على التخفيف من حدة الفقر من خلال توليد النمو وزيادة إدماج السكان الذين لا يحصلون على ما يكفي من الخدمات في الاقتصاد. وثمة مجالات جديدة للتدخل يمكن أن تشمل سد الفجوة بين الريف والحضر وتوسيع فرص الوصول للخدمات والمعلومات؛ وتطوير صناعات المعلومات والاتصالات اللاسلكية المحلية، وتعزيز إيصال الخدمات العامة من خلال المساعدات التقنية والمالية.

#### الإطار ٤

#### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز القدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تهدف شبكة FIDAMERICA إلى تعزيز القدرات المحلية للمجتمعات المحلية في الريف وتحسين نوعية الحياة فيها. وتستخدم الشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة المجتمعات المحلية في الوصول إلى المعلومات الزراعية والفنية والمعلومات المتعلقة بالأسواق وتحسين إمكانية الوصول إلى النظم المالية. وهي توفر تسهيلات لتبادل المعارف والمعلومات من خلال عقد المؤتمرات والبريد الإلكتروني وقواعد البيانات الإلكترونية ومواقع شبكة الإنترنت. وتضم الشبكة حتى الآن ٤١ مشروعاً وبرنامجاً في المنطقة، ويشترك فيها نحو ٦٠٠ ٣ من المنظمات المحلية و ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (http://www.fidamerica.cl).

#### جيم - تدعيم القاعدة الزراعية - الصناعية

٢٩ - تظل الزراعة هي الدعامة الرئيسية للحد من الفقر في المناطق الريفية. فهي وسيلة تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمالة وتوليد الدخل للأيدي العاملة في الريف، ولا سيما النساء. فوجود قطاع زراعي أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة عنصر لازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بخفض معدلات الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهو عنصر يتطلب وضع سياسات واتخاذ تدابير لتحسين حفظ التربة والمياه، وإصلاح نظم حيازة الأرض، وتحديث ممارسات زراعة الكفاف، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والمدخلات الرأسمالية، وتخفيض تكاليف النقل، والتصدي لتحديات تغير المناخ. وثمة حاجة

لبناء الشراكات بين الحكومات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والقطاع الخاص لتوفير مستوى الاستثمارات اللازم لجعل القطاع الزراعي أكثر إنتاجاً وقدرة على المنافسة. (انظر تقرير الأمين العام عن الزراعة (E/CN.17/2009/3)).

٣٠ - ويمكن للزراعة التي تتركز على السوق ولتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعززا من قدرة الصناعات الزراعية الريفية على المنافسة، وأن تشجع النمو. فهذه الصناعات تستفيد بدرجة كبيرة من المعارف المحلية والتقليدية عند تضافرها مع أحدث العلوم والتكنولوجيات. ويمكن بالمثل التوسع في البحوث والخدمات الإرشادية الزراعية وفرص الحصول على التكنولوجيات المناسبة والميسورة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

٣١ - كما أن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية يتيح للمزارعين فرصة لبيع الإنتاج الزراعي الفائض وشراء المدخلات الزراعية اللازمة. ويمكن لبناء الشراكات الخاصة والدعم الحكومي أن يسهلا توفير المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق. وفي حالة الشراكات الخاصة، يجب تعويض قوة العمل الريفي بصورة سليمة والتقيد بالمعايير الأخلاقية للعمل. ويمكن استحداث تدابير لمساءلة الشركات في حالات الاستثمارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٢ - ومن الأهمية البالغة أن تحقق التنمية الزراعية والريفية المستدامة التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بينما توفر العمالة الدائمة والدخل الكافي وأوضاع العمل اللائقة لكل من يعملون في الإنتاج الزراعي<sup>(١٥)</sup>. فالمزارعون يمكن أن يستفيدوا من الحوافز المبتكرة للإدارة المستدامة للأرض؛ وللإطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الشأن، يُرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام عن الأرض. كما يمكن تشجيع أساليب الزراعة العضوية، عند الإمكان، من أجل تيسير الممارسات الإنتاجية المستدامة. وحيث أن أغذية الشعوب الأصلية كثيراً ما تشكل العناصر الأساسية في النظم الغذائية المتوازنة، لا يكون الأمر بحاجة للتشديد على أهمية حفظ هذه الأغذية.

٣٣ - وتسهم الماشية في سبل كسب العيش والعمالة والتخفيف من وطأة الفقر في الريف، وتعد مصدراً حيوياً لرؤوس الأموال المالية للفقراء. وفي البلدان النامية، تمثل الماشية ثلث قيمة الناتج الزراعي، وترتفع النسبة إلى النصف على المستوى العالمي. وتبين الدراسات التي أجريت على ديناميات فقر الأسر المعيشية أن كثيراً من الأسر التي تقلت من الفقر إنما تفعل ذلك من خلال تنوع دخولهم الزراعية، وهو ما يتم بامتلاك الماشية في المقام الأول. ويجب

(١٥) انظر منظمة العمل الدولية، تقرير العمالة في العالم، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الفصل الثالث (جنيف، ٢٠٠٤).

أن تستجيب البنية الأساسية المادية والمؤسسية للإمكانية الكبيرة التي ينطوي عليها امتلاك الماشية بالنسبة لمكافحة الفقر في الريف. كما أن امتلاك الماشية يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن في تغذية الأفراد في الريف بإضافة ما يلزم من البروتين والمغذيات. لذلك، يجب دعم الاستثمارات في امتلاك الماشية، وإن كان من اللازم أيضا تسليط الضوء على الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها نظم إنتاج الماشية المكثفة على الصحة العامة والبيئة.

## دال - تشجيع العمالة غير الزراعية

٣٤ - يمكن للتنوع الزراعي أن يكون بمثابة استراتيجية للأسر المعيشية في إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والتغلب على جوانب القصور في السوق. وهناك أدلة على أن التنمية الزراعية تترك أثرا أعظم على استئصال شأفة الفقر في الريف إذا ما استكملت بالنمو في المجالات غير الزراعية. فالزارعون الذين يجمعون بين الزراعة التقليدية والمشاريع الريفية المتكررة يتمتعون بدخول أعلى وسبل معيشة أكثر أمانا ممن يعتمدون على الزراعة التقليدية و/أو العمل المأجور وحده. وفي معظم البلدان، تمثل الأنشطة غير الزراعية ما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الدخل في المناطق الريفية<sup>(١٦)</sup>. ورغم أن الاعتماد بدرجة أكبر على المصادر غير الزراعية للدخل يرتبط بالثروة الأعظم، ومن ثم بازدياد التفاوت في الدخل، فإن توليد الثروة هذا يمثل خطوة نحو القضاء على الفقر في المناطق الريفية<sup>(١٧)</sup>. ففي الهند، تسهم الجماعات النسائية للمساعدة الذاتية إسهاما كبيرا في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة والبيئة المحيطة بها من خلال إقامة "حدائق المطبخ"، حيث تقوم النساء بزراعة الفاكهة والزهور والخضر حول بيوتهن لاستهلاكها وبيعها<sup>(١٨)</sup>.

٣٥ - وتساعد الزيادات في إنتاجية العمل على تشجيع العمالة اللائقة والمنتجة والمجزية وتمكين الفقراء من كسب أجر يغطي تكاليف المعيشة. ويجب دعم الصناعات الجديدة لخلق وظائف جديدة وفرص جديدة للدخل خارج القطاع الزراعي. ويمكن للاقتصادات الريفية أن تشمل الصناعات المتصلة بالغذاء والنقل والتعدين والتشييد والسياحة والحرف اليدوية والصناعات التحويلية والتجارة والمالية والخدمات. وتبين أن تنمية المشاريع المتزلية هي

(١٦) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: تسخير الزراعة من أجل التنمية (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٧).

(١٧) الفاو، "الأنشطة المدرة للدخل في الريف: مقارنة فيما بين البلدان"، شعبة اقتصاديات الزراعة والتنمية بالفاو، ورقة عمل رقم ١٦-٠٧ (أيار/مايو ٢٠٠٧).

(١٨) الإيفاد، إحداث فرق في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الإيفاد، العدد ١٩: كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٨.

استراتيجية واعدة للحد من الفقر في الريف من أجل تحقيق النمو العادل للدخل وتوفير العمل اللائق في كل النظم الزراعية، وهو ما يجب تشجيعه<sup>(١٩)</sup>. ومن خلال تشجيع النمو الاقتصادي المعتمد على العمالة الكثيفة، سيكون لتنويع الاقتصادات الريفية والارتقاء بالموارد البشرية من خلال تنمية المهارات ووضع السياسات والبرامج الوطنية أثر لا يستهان به في الحد من الفقر في الريف. ويجب على سياسات وتدابير إدار الدخل وخلق فرص العمل أن تولي اهتماما خاصا للشباب، الذين يشكلون الجانب الأعظم من النازحين إلى المناطق الحضرية.

٣٦ - وتصبح السياحة المستدامة عنصرا مكملا قيما للأنشطة غير الزراعية ولإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على حد سواء. فالإدارة المشتركة للمنتزهات والنظم الإيكولوجية القيمة التي تمتد عبر الحدود الوطنية تتيح إمكانية للتعاون الدولي. أما تحديد مناطق لحفظ أراضي المشاع، فقد تبين انه نهج فعال في السياحة القائمة على الحياة البرية، وينبغي تشجيعه. وتضطلع المنظمة العالمية للسياحة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية لتعزيز سبل معيشة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال مشاركتهم النشطة في قطاع السياحة. وتشمل الأنشطة المتعددة العمل في المشروعات السياحية؛ وإمداد المشروعات السياحية بالسلع والخدمات؛ وبيع السلع والخدمات مباشرة للزوار؛ وفرض الضرائب أو الرسوم على السياحة أو تحقيق المكاسب من العائدات المتحققة منها. كما أن الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية التي تُنشطها السياحة تفيد الفقراء في المناطق المحلية، سواء بشكل مباشر أو من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>(٢٠)</sup>.

#### الإطار ٥

#### الشراكة العالمية من أجل معايير السياحة المستدامة

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلن في المؤتمر العالمي الثالث لحفظ الطبيعة عن إطلاق الشراكة العالمية من أجل معايير السياحة المستدامة. وهذه المعايير الجديدة - التي تعتمد على الآلاف من أفضل الممارسات المستقاة من المعايير القائمة حاليا والمستخدمه في أنحاء العالم - تم تطويرها لتوفر إطارا مشتركا لتوجيه الممارسات الناشئة للسياحة المستدامة،

(١٩) انظر منظمة العمل الدولية، "هل يجب على الدولة، وهل يمكنها، أن تقدم ضمانات للعمالة"، منظمة العمل الدولية، منتدى العمل اللائق رقم ٢٩ (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨).

(٢٠) انظر المنظمة العالمية للسياحة، "السياحة المستدامة - القضاء على الفقر" ([www.unwto.org/step/mechanisms/en/ms.php](http://www.unwto.org/step/mechanisms/en/ms.php)).

ولمساعدة الأعمال التجارية والمستهلكين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية على كفاءة أن تساعد السياحة المجتمعات والبيئة المحلية، لا أن تضر بها.

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة: أول معايير عالمية على الإطلاق للسياحة المستدامة، برشلونة، إسبانيا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. والشراكة العالمية هي تحالف يضم: التحالف من أجل الغابات المطيرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة.

٣٧ - والأنشطة غير الزراعية تتطلب حداً أدنى من البنية الأساسية، وهو ما لا يزال غائباً إلى حد كبير في كثير من المناطق الريفية. فتحسين البنية الأساسية التعليمية، إلى جانب تعزيز إمكانية الوصول إلى المياه والطاقة والطرق، يمكن أن تحسن من قدرة سكان الريف على المشاركة بشكل كامل في الأنشطة غير الزراعية وفي سلاسل القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين التعليم سيمكن سكان الريف من التنافس مع البيئات الحضرية.

٣٨ - كما أن السياسات التي تعزز الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة تعزز أيضاً قدرة سكان الريف على التنافس في المناطق الحضرية وفي الصناعات غير الزراعية في الريف على حد سواء. ويجب في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لإمكان أن تحقق البرامج التعليمية المهنية والقائمة على المهارات نتائج أسرع للمجتمعات المحلية. كما أن إقامة ومواصلة نظم الحماية الاجتماعية أمر هام في دعم العمال الذين يتركون أعمالهم مؤقتاً.

٣٩ - ويساعد جمع البيانات وتوليدها وتحليلها على تعزيز تفهم إمكانيات الأنشطة غير الزراعية في الحد من الفقر. ويمكن جمع بيانات هامة عن الأنشطة غير الزراعية من أجل تقييم الاتجاهات الإقليمية والعالمية في هذا الصدد، وتحديد الطريق التي يمكن أن تسهم بها مختلف أشكال الأنشطة غير الزراعية في زيادة الدخل في المناطق الريفية. وفي ضوء الحدثة النسبية للبعد غير الزراعي في التنمية الريفية، تظل البيانات محدودة في هذا الصدد<sup>(٢١)</sup>.

## هاء - إدارة الموارد الطبيعية

٤٠ - تُعد الزراعة أكبر مستهلك للمياه دون منازع، حيث تستأثر على المستوى العالمي بحوالي ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه، بينما تستخدم الصناعة نحو ٢١ في المائة، والاستخدامات المنزلية (البلدية) حوالي ١٠ في المائة. وتوقع إسقاطات الفاو أنه بحلول عام

(٢١) اشتركت الفاو والإيفاد في جمع البيانات وتوليدها، ووثيقة الفاو ”الأنشطة المدرة للدخل في الريف: مقارنة فيما بين البلدان“ هي من بين أول الوثائق التي تتناول الأنشطة غير الزراعية بالتحليل الدقيق.

٢٠٣٠، سيعاني بلد من بين كل خمسة بلدان نامية من ندرة المياه الفعلية أو الوشيكة. وستلعب الزراعة البعلية أو المروية دورا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي للجميع. وثمة حاجة لتحسين إدارة المياه وتكنولوجياها من أجل تحقيق "محصول أكبر مقابل كل قطرة ماء" (٢٢). (تُعالج هذه القضية بصورة أكثر تفصيلا في تقرير الأمين العام عن الزراعة).

٤١ - ويُعد تأمين فرص الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة عادلة ومستدامة أمرا محوريا بالنسبة للتنمية الريفية. فوجود حقوق في الأرض محددة جيدا ومضمونة ويمكن نقلها يسهم في كفاءة الاستقرار الاجتماعي وتجنب النزاعات المحتملة على استخدام الأرض والمياه. والسياسات التي تهدف إلى استدامة إدارة واستخدام الموارد الطبيعية يجب أن تعالج قضايا تدهور التربة والجفاف والتصحر وتغير المناخ. كما أن من الأهمية بنفس القدر وضع سياسات واتخاذ تدابير للحد من الهجرة من الريف إلى الحضر والسيطرة عليها، حيث أن الهجرة غير المحكومة تشكل تحديا لاستخدام وتخطيط وإدارة الأرض بصورة مستدامة، وقد تؤدي إلى تقلص إنتاج الغذاء في بعض البلدان (٢٣).

٤٢ - ويمكن الجمع بين التكنولوجيات الحديثة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية عند إدارة الموارد الطبيعية. فتقاسم المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية بين المجتمعات المحلية وفيما بينها يساعد في نشر أفضل الممارسات بشأن إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الريفية.

٤٣ - ويقدر أن هناك نحو ١,٦ بليون شخص على مستوى العالم يعتمدون اعتمادا شديدا على موارد الغابات في معيشتهم. ويعد التقيد بمبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للغابات أمرا جوهريا في التنفيذ الناجح للبرامج التي تراعي مصالح الفقراء في المناطق الريفية. فمناطق الاقتصادات النامية تظل تفقد مساحات الغابات وتفتقر إلى المؤسسات الكافية لعكس مسار هذا الاتجاه. كما أن الإدارة المناسبة لتربية المائيات تقتضي وجود أطر ومؤسسات تنظيمية أقوى وتشريعات بشأن تربية المائيات تحديدا. كما يلزم إرهاب الوعي بدور تربية المائيات والأثر الذي يمكن أن تتركه على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

(٢٢) الفاو، الزراعة في العالم: نحو الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (٢٠٠٣).

(٢٣) للاطلاع على المزيد من السياسات المتصلة بالأرض، انظر E/CN.17/2009/5، و E/CN.17/2009/6، و E/CN.17/2009/7.

## الإطار ٦

## تعزيز سبل كسب العيش لمزارعي الساج في إندونيسيا

في عام ٢٠٠٧، بدأ مركز البحوث الحرجية الدولية مشروعاً بحثياً يستغرق أربع سنوات ويرمي إلى تعزيز سبل كسب العيش لمزارعي الساج في جزيرة جاوة في إندونيسيا. وتهدف جهود المركز إلى تحسين الأساليب الفنية لزراعة أشجار الساج، ووضع خطط للتمويل الصغير، وتوعية المزارعين باستراتيجيات التسويق، وجعل زراعة الساج مربحة وقابلة للاستدامة لصغار المزارعين الذين يعيشون تحت خط الفقر. كما أن النتائج ستوفر الدعم لعملية إصدار التراخيص المحلية، وسيسترشد بها في وضع السياسات على مستويات المحلية والأقاليم وعلى المستوى الوطني. وقد اختيرت سبع قرى في منطقة غونونغ كيدول لتكون مواقع للمشروع.

المصدر: ”من الحفظ إلى الابتكار: بناء القدرات لصغار مزارعي الساج في وسط جاوة“، مركز البحوث الحرجية الدولية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ([www.cifor.cgiar.org/Highlights/teak\\_java.htm](http://www.cifor.cgiar.org/Highlights/teak_java.htm)).

٤٤ - ومشاركة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار المتعلقة بحماية وإدارة الموارد الطبيعية تساعد في كفاءة استغلال تلك الموارد بصورة مستدامة. فمن خلال إنشاء هياكل لتقاسم المعلومات وتوحيد الشواغل وتجميع البيانات المحلية، يمكن أخذ مصالح سكان الريف في الاعتبار، ويمكن لقراراتهم أن تستند إلى معلومات أفضل. ويجب وضع سياسات ملائمة توفر الحماية لفقراء المجتمعات المحلية الريفية وسبل كسب عيشهم.

٤٥ - ويكون الفقراء في المناطق الريفية هم أضعف الفئات إزاء آثار تغير المناخ. فتغير المناخ يتسبب بالفعل في خسائر اقتصادية وفي انعدام الأمن الغذائي نظراً لزيادة حالات فقدان المحاصيل ونفوق الماشية. ووفقاً لما جاء في دراسة أخيرة لآلاف المزارعين في ١١ بلداً أفريقياً، يزرع المزارعون أنواعاً مختلفة من المحاصيل ويغيرون مواعيد الزراعة ويكيفون أساليبهم مع مواسم الزراعة الأقصر<sup>(٢٤)</sup>. غير أنه بالنسبة للغالبية الساحقة على نطاق العالم، لم يُسجل أي تغير في الأنماط الزراعية، وقد تعاني المكاسب التي يمكن تحقيقها مستقبلاً من الزراعة من قيود خطيرة. وإدراج استراتيجيات التكيف في سياسات التنمية الريفية هو خطوة أولى نحو تمكين المزارعين من التصدي لتغير المناخ.

(٢٤) الفاو، ”الغذاء والطاقة والمناخ: معادلة جديدة“، الفاو تعمل، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٤٦ - ويجب على الحكومات، وكذلك المانحين والمنظمات الدولية، أن تدرج بالكامل المسائل المتصلة بندرة المياه والأرض والطاقة في أنشطتها المتعلقة بالحوكمة والتحليل الاقتصادي. وفي السياق المحدد لأزمة الغذاء العالمية، يتمثل أحد العناصر الهامة لذلك في رسم صورة أكثر شمولاً بكثير لخريطة الموارد الطبيعية ولاستدامة إنتاج واستهلاك مختلف الأغذية (ولاستخدام الأراضي المزروعة بشكل أعم) من أجل تقييم كمية المياه اللازمة لإنتاج محصول بعينه.

### ثالثاً - تعزيز البيئة التمكينية للتنفيذ

#### ألف - صنع القرار

٤٧ - يجب تعميم مراعاة التنمية الريفية في الأطر الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويجب أن تكون قرارات السياسات الرامية للنهوض بالتنمية الريفية قائمة على المشاركة وأن تضم جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها. كما أن كفالة أخذ آراء الأقليات في الحسبان والاستماع لصوت أكثر فئات المجتمع ضعفاً يمكن أن يسهل بدرجة كبيرة النجاح في تنفيذ هذه السياسات.

٤٨ - ويمكن للوكالات الحكومية المعنية بالتنمية الريفية أن تشجع المشاريع المحلية وتنمي المهارات الجديدة التي تركز على توفير الخدمات ومشاركة المؤسسات المحلية في عملية صنع القرار. وسيطلب ذلك أن تصبح الوكالات الحكومية أكثر توجهاً نحو إيصال الخدمات. فالمشروعات الريفية الناشئة يمكن أن تستفيد من مجموعة متنوعة من خدمات الدعم التي ترعاها الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تنمية الأعمال التجارية ودعم التسويق وبرامج التمويل الصغير. ولذلك، فالحكومات مدعوة لتقديم الدعم الطويل الأجل والمتكامل للمشاريع.

#### الإطار ٧

#### زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في ماليزيا

تسعى مبادرة ترشيح النساء إلى زيادة عدد وتأثير النساء في مواقع صنع القرار في أنحاء ماليزيا. وقد انبثقت المبادرة من الاعتراف بأن المشاركة السياسية للمرأة في كل مستويات صنع القرار أمر حيوي للنهوض بحقوق المرأة والتمسك بها وتحسين تمثيل شواغلها. فمن خلال إلقاء الأحاديث والتدريب والمقابلات الإعلامية، تسعى المبادرة لتعزيز العملية الديمقراطية في ماليزيا وإشراك كل الناس في الحياة السياسية.

٤٩ - والحد من الفقر في الريف يتأثر تأثراً كبيراً بالأطر المؤسسية الوطنية التي يمكن جعلها مواتية بدرجة كبيرة للأنشطة الاقتصادية وللاحتياجات الاجتماعية لفقر الريف. فوجود مؤسسات ريفية قوية وفعالة على الصعيدين المحلي والوطني سيخلق الثقة ويشجع سكان الريف على الادخار والاستثمار. فلن يكون من الممكن مواصلة تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعيين في المناطق الريفية إلا من خلال إنشاء أطر مؤسسية توسع من مشاركة سكان الريف في عمليات صنع القرار وتوفر الوضع والهيكل القانوني لتسوية المنازعات<sup>(٢٥)</sup>.

٥٠ - ولكي تصبح المشروعات الريفية الصغيرة قادرة على المنافسة مع الصناعات والمناطق الحضرية الأكبر والوصول إلى الأسواق الأكبر، فإنها يمكن أن تستفيد من قيام مسؤوليها المحليين بالدفاع عن شواغلها بصورة أكثر فعالية وكفالة معاملة السياسات والنظم لها بصورة عادلة. ويمكن للإصلاحات التشريعية أن تعيد ترتيب الحوافز لممثلي الريف، وأن تزيد من محاسبتهم أمام دوائرهم الريفية.

٥١ - والحكومات الوطنية مسؤولة عن كفالة ألا تكون المشروعات الريفية مقيدة بالممارسات أو القواعد التجارية والهيكل الضريبية التي تضعها في موقف الضعف. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، يجب تشجيع السياسات الرامية إلى كفالة التجارة العادلة من أجل تعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ولا سيما الأسواق الزراعية.

## باء - التمويل

٥٢ - رغم أن تنمية قطاع مالي مستدام في المناطق الريفية مسألة تواجه العديد من التحديات، فإنها قد تشكل أساساً لزيادة فرص الاستثمار والدخل للأسر المعيشية والأعمال التجارية الريفية والزراعية. ورغم أن كثيراً من الحكومات تبذل جهوداً للاستثمار في التنمية الريفية، فإن الاتجاهات الراهنة للاستثمارات العالمية ليست مواتية لتلبية الاحتياجات المالية الحالية. فمصارف ووكالات التنمية عادة ما تؤكد أن التدخلات العامة في الأسواق المالية الريفية تضر بتنميتها السليمة<sup>(٢٦)</sup>، وإن كانت تعترف بدور الحكومة في تعزيز البنية الأساسية التنظيمية والمؤسسية في دعم تنمية الأسواق المالية في المناطق الريفية.

(٢٥) انظر: الإفاد، "إحداث تحول في المؤسسات الريفية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، (٢٠٠٣).

(٢٦) Fernando, N.A. and Moyes, R.T., "Moving towards inclusive rural financial markets in Central Asia," in (٢٦) Lamberte, M.B. et al., *Beyond Microfinance – Building Inclusive Rural Financial Markets in Central Asia*, Asian Development Bank, 2006.

٥٣ - وعلى الصعيد الوطني، يجب معالجة التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية للوصول إلى المناطق الريفية الأكثر بعدا والأقل سكانا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنوع المناطق الريفية واحتياجات العملاء يتطلب وجود طائفة واسعة من المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية القادرة على تلبية الاحتياجات المحددة. ويمكن استكشاف الفرص المتاحة للتمويل، مثل تسهيلات القروض الصغيرة، والتعاونيات، والتمويل المخصص لخفض انبعاثات الكربون (مثل آلية التنمية النظيفة)، والتوسع فيها. ويمكن دعم القروض الصغيرة والتمويل الصغير من أجل زيادة فرص الوصول إلى الأموال النقدية والقروض والمدخرات في المناطق النائية؛ ويمكن أن يضم مقدمو هذه التسهيلات التعاونيات و/أو المصادر الحكومية و/أو القطاع الخاص.

٥٤ - ويلعب التمويل غير الرسمي بأنواعه المتعددة دورا هاما في الأسواق الريفية، وكذلك المؤسسات المالية للمساعدة الذاتية وغيرها من مصادر الخدمات المالية الريفية غير المصرفية، التي تشمل التمويل القصير الأجل من مكاتب الرهونات والتحويلات وتجار الريف والأعمال التجارية الزراعية. وتمثل التحويلات ثالث أشكال التمويل المتنامية لفقراء الريف، وتشكل مصدرا محتملا لرؤوس الأموال الاستثمارية للمشروعات الريفية. ويقدر البنك الدولي أنه في عام ٢٠٠٧، قام المهاجرون في الداخل والخارج من العالم النامي بتحويل ٢٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى بلدانهم. ويقدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من هذه التحويلات تُنفق في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية وغير ذلك من الضروريات<sup>(٢٧)</sup>. ومع وجود التوجيه والحوافز، يمكن أن تصبح التحويلات مصدرا أفضل توجيها وأقوى لتمويل الاستثمارات المحلية.

٥٥ - ويعد إنشاء خدمات مالية مثل حسابات الادخار في المجتمعات المحلية الريفية لتشجيع الاستثمار الطويل الأجل لأموال التحويلات، وتشجيع المزيد من مقدمي الخدمات في قطاع التحويلات بحيث تستمر تكاليف نقل الأموال في الانخفاض، من بين الخيارات لتحسين تعبئة إمكانيات التحويلات من أجل التنمية الريفية.

## الإطار ٨

### إنشاء مرفق تمويل للتحويلات في إسبانيا

مرفق التمويل للتحويلات في إسبانيا هو مرفق حجمه ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يهدف إلى الحد من تكاليف معاملات التحويلات، وتنمية

(٢٧) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، المعهد العالمي للموارد، موارد العالم عام ٢٠٠٨، جذور المرونة: تنمية ثروة الفقراء (تموز/يوليه ٢٠٠٨).

الشراكات بين المؤسسات، والعمل كمصرف لسكان الريف الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتشجيع خدمات التحويل والخدمات المالية المبتكرة والاستثمار الريفي الإنتاجي لرؤوس أموال المهاجرين في بلدان المنشأ. ومن خلال عملية تنافسية، يمنح المرفق المؤسسات المؤهلة منحة تمويلية تصل إلى ٢٥٠.٠٠٠ دولار للمشروع. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في ربط التحويلات بالخدمات المالية والمنتجات في المناطق الريفية.

المصدر: شراكة فيما بين الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء، والمفوضية الأوروبية، وحكومة لكسمبرغ، ومجلس التنمية الصناعية، ووزارة الخارجية والتعاون الاسبانية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٥٦ - ويجب تطوير ودعم سياسات الزراعة والأمن الغذائي التي تشجع الاستثمار في المناطق الريفية وتدعم سبل كسب العيش في الريف. ويمكن ربط هذه السياسات بالخدمات التي تقدمها الحكومات لدعم معارف مواطنيها الذين يعيشون في الخارج واستثماراتهم وإدماجهم وعودتهم وشبكاتهم. وقد تبين أن هذه السياسات تفيد في إدارة الهجرة، وتحسين سبل معيشة المهاجرين وأسرتهم، والحد من الفقر في الريف. والزراعة القائمة على حفظ الموارد والمحاصيل المتكاملة/المختلطة وتربية الماشية هي من النظم التي قد تحقق المزيد من ربحية الزراعة للمنتجين، وضمان إمدادات الغذاء وتحسن نوعيته للمستهلكين، وزيادة استدامة فرص كسب العيش للارتفاع بمستويات المعيشة بصورة واسعة وعادلة. ويمكن تشجيع شراء الماشية كمصدر للأمن المالي. كما يمكن استكشاف خيارات التأمين المتاحة للمزارعين، مثل قطعان الماشية والمحاصيل، لحمايتهم في مواجهة الكوارث الطبيعية التي يعاني فقراء الريف من الضعف إزائها بصفة خاصة.

٥٧ - وقد ثبت أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمر هام في التنمية الريفية وفي حشد الموارد، بما فيها الموارد المالية. غير أنه مع عدم وجود آلية تُتبع من أجل التقييم، يصعب تقدير ما تضيفه تلك الشراكات من قيمة. ولذلك، سيكون من المستصوب إقامة نظام لتتبع التدفقات المالية لشراكات القطاعين العام والخاص في مجال التنمية الريفية على غرار ما هو قائم بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر التدفقات الرأسمالية في القطاعات الأخرى. ومن خلال ذلك، سيتم تعزيز الشفافية والمساءلة وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة اجتماعياً.

## جيم - الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية

٥٨ - أحدثت العولمة نمواً غير مسبوق في الأسواق العالمية والفرص المتاحة للازدهار. غير أن هناك حالياً ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وهو ما ينتج في جانب منه عن القيود المفروضة على قدرتهم على المشاركة في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية. فوصول فقراء الريف إلى الأسواق يمكن أن يكون أداة قوية للحد من الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي<sup>(٢٨)</sup>.

٥٩ - وبالإضافة إلى القيود المتصلة برأس المال البشري والبنية الأساسية، هناك قيود هيكلية تمنع فقراء الريف من المشاركة في الأسواق، وهي تشمل الأطر القانونية المفرطة في قيودها على تسجيل مؤسسات المزارعين، وعدم وجود أطر قانونية لإنفاذ العقود، وشروط التراخيص المجحفة للتجار، وتباين معايير نوعية المنتجات. فالسلع الزراعية القادمة من البلدان النامية تواجه حواجز تجارية تجعل المنتجات التي ينتجها الفقراء أكثر تكلفة بصورة مصطنعة، وبالتالي أقل قدرة على المنافسة. ونظراً لهذه القيود، يقترح تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي الأخذ بالتكامل الإقليمي كآلية لزيادة القدرات المحلية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والموردين<sup>(٢٩)</sup>. وتحسين فرص وصول الفقراء إلى الأسواق يتوقف على إدماج التخطيط الإنمائي مع المساعدة الإنمائية وسياسات التجارة والاستثمار من أجل تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية النائية والناس الذين يعيشون فيها. ويمكن استخدام هذه الاستثمارات لمساعدة فقراء الريف على التغلب على المعوقات المادية والقيود المفروضة على قدراتهم. كما يجب على وجه الاستعجال التصدي لمعوقات السياسات والقيود التنظيمية التي تعترض الوصول إلى الأسواق على النحو المبين أعلاه.

### الإطار ٩

#### إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأسواق

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية خطراً كبيراً يتمثل في تهميشها في الاقتصاد العالمي نتيجة لصغر حجمها وبعدها عن الأسواق الكبيرة وضعفها إزاء الصدمات الاقتصادية والطبيعية. وكما هو الحال مع نظمها الإيكولوجية الهشة، فإنها تعاني من الضعف الشديد إزاء التلوث المحلي وارتفاع مستوى سطح البحر. ومن بين الجهود المبذولة للتصدي للمشكلات

(٢٨) "تسخير الوصول إلى الأسواق لخدمة التنمية الزراعية والريفية"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الرفيع المستوى، تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٢٩) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٩، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك الاتفاق الإقليمي للتعاون التجاري والاقتصادي في جنوب المحيط الهادئ، وهو اتفاق تجاري لا ينص على المعاملة بالمثل تقدم من خلاله أستراليا ونيوزيلندا فرصا معفاة من الرسوم أو غير مقيدة أو بشروط ميسرة لكل السلع تقريبا التي يكون منشؤها بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. وحتى الآن، كانت صناعات الملابس والمنسوجات والأحذية أكبر المستفيدين.

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٩.

٦٠ - ويجري التفاوض بشأن اتفاقات الاقتصاد والتجارة الإقليمية بصورة واسعة لتشجيع تحسين شروط النمو والاستقرار الاقتصادي في أنحاء العالم. وينبغي تحسين تنظيم التجارة الزراعية لخفض القيود على نمو التجارة فيما بين فقراء الريف. فالكثير جدا من الاستثمارات الزراعية يكون مآلها الفشل لأنها تتركز على زيادة الإنتاجية، ولكنها تغفل تحديد الأسواق الممكنة أو تفتقر إلى تلك الأسواق. وهذا هو السبب في أهمية النظر في كل العوامل في العملية المتواصلة للإنتاج - من التخطيط إلى التجهيز إلى البيع<sup>(٣٠)</sup>.

٦١ - وتكشف البحوث الواسعة عن الروابط الواضحة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي العالمي. ويخلص بعض من هذه البحوث إلى أن البلدان النامية تستفيد من إلغاء الحماية والدعم لزراعتها بغض النظر عن ما يقابل ذلك من إصلاح لفرص الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو.

## رابعاً - الطريق إلى الأمام

٦٢ - يشير التحليل الوارد في الفروع السابقة من هذا التقرير إلى العديد من المجالات البالغة الأهمية التي تتطلب الاهتمام العاجل بهدف الحد من الفقر في الريف، وتنشيط النمو في الاقتصادات الريفية، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية. ويسلط هذا الفرع الضوء على هذه المجالات، إلى جانب طائفة من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في بلوغ هذه الأهداف.

٦٣ - ومن شأن التماسك والاتساق فيما بين مختلف عناصر ومكونات استراتيجية التنمية الريفية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة أن يزيد من أوجه التكامل بما يحقق النهوض بخطط التنمية الريفية. فوجود إطار مؤسسي يتيح لسكان الريف دوراً أكبر في عملية صنع القرار، وفي

(٣٠) انظر الإيغاد، ما الذي تصادفه العين: صور من الفقر في الريف (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

تسوية المنازعات، وفي تحسين فرص الوصول إلى الأصول وإلى الخدمات التي يمكن أن تزيد من إنتاجية هذه الأصول، كان كثيراً ما يعتبر نموذجاً معقولاً لتعزيز تنفيذ برامج التنمية الريفية.

٦٤ - وتعاني المناطق الريفية بصفة خاصة من الضعف إزاء آثار تغير المناخ، في شكل مدى توفر المياه الذي يؤثر على نظم الإنتاج الزراعي وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية المؤثرة على القدرات الإنتاجية لسكان الريف. بل أن هذه الصعوبات تؤثر بدرجة أكبر على السكان الذين يعيشون في أماكن نائية وشديدة الصعوبة، والذين يمثلون أفقر الفقراء. فتعزيز مرونتهم وقدراتهم يجب أن يحظى بالأولوية في أية استراتيجية للتنمية الريفية. وسيطلب ذلك تنفيذ برامج تركز على التكيف، والحد من خطر الكوارث، وحماية مستجمعات المياه، وخلق الفرص الاقتصادية في الاقتصادات الريفية، بما في ذلك المؤسسات المحلية القوية ذات القدرة على التخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة.

٦٥ - كما أن بناء رأس المال البشري والاجتماعي أمر حيوي لتلبية احتياجات سكان الريف وكفالة الاستدامة الطويلة الأجل للاستثمارات الموظفة في التنمية الريفية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والصحية للنساء والأطفال والمسنين والرعاة الرحل وذوي الإعاقات وسكان المناطق الريفية، وبخاصة النائية منها. كما يجب في نفس الوقت متابعة البرامج الرامية إلى محو الأمية من خلال برامج تعليم الكبار والبرامج التعليمية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنقل المعارف والتكنولوجيا. وسيكون توفير فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعزيز القدرات على الاستفادة من هذه التكنولوجيات أمراً بالغ الأهمية في استدامة أثر هذه البرامج.

٦٦ - وتحقيق المساواة بين الجنسين أمر هام للتعجيل بالتنمية الريفية المستدامة. فالنساء يشكلن الأغلبية الساحقة في قوة العمل الزراعية، ولذلك فإن توفير شبكات الأمان لهن يصبح شرطاً حيوياً لاستدامة نظم الإنتاج الزراعي وهيكل الأسرة الريفية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في الخطط الوطنية للتنمية واستراتيجيات الحد من الفقر، وإعطاء المرأة حق ملكية الأصول والوصول على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، يمكن أن يساعد في تحقيق النمو القائم على التوازن بين الجنسين في المناطق الريفية.

٦٧ - وسيصعب عكس مسار الاتجاهات الحالية للفقر في الريف دون توفير بنية أساسية فعالة من حيث التكلفة ويمكن الاعتماد عليها وميسورة للحصول على مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الأساسية، وكهربة الريف، وموارد الطاقة الحديثة النظيفة

والميسورة، والخدمات الصحية، ووسائل النقل والطرق، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتطوير البنية الأساسية سيسمح لعمال الريف بالمشاركة في سلاسل القيمة الزراعية من خلال إنتاج السلع وتخزينها وحمايتها والارتقاء بمستواها ونقلها، وكذلك بتمكينهم من إضافة القيمة إلى المنتجات والتواصل مع الحلقات الأخرى في السلسلة.

٦٨ - وسيتمكن إدامة سبل كسب العيش في الريف بصورة أفضل إذا ما تصدت سياسات توجيه استغلال واستخدام الموارد الطبيعية، للتحديات المزدوجة المتمثلة في الحفاظ على الموارد والحد من الفقر. ولذلك، فإن الاستثمارات الموظفة في الإنتاجية الزراعية يجب أن تقترن بالإدارة المتكاملة والكلية للموارد الطبيعية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتربة ومستجمعات المياه والتنوع البيولوجي. وستتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية عدة أمور من بينها تعزيز قدرات المزارعين في نظم الإنتاج والتسويق الزراعيين، وتكييف التكنولوجيات الملائمة، وتشجيع الحوافز التي تعتمد على السوق، وكفاءة إدارة موارد الأرض والمياه. كما أن توفر فرص الوصول إلى الأسواق والتجارة المحلية والأقليمية والإقليمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تشجيع النمو في المناطق الريفية.

٦٩ - ويجب تشجيع الخيارات البديلة لكسب العيش التي لا تعتمد على الزراعة، وإن كانت توفر فرصاً مستدامة لكسب الدخل. ويمكن تشجيع هذه الفرصة على وجه الخصوص في الصناعات التي تتعامل مع الأعمال التجارية الزراعية والأغذية والنقل والسياحة والحرف اليدوية. ويمكن أن تشمل الخيارات الأخرى توفير تسهيلات القروض لصغار المزارعين وأصحاب الأعمال من خلال المصادر الرسمية وغير الرسمية. وقد ثبت في بلدان عديدة نجاح ذلك في خلق الفرص الاقتصادية وتنشيط النمو في المناطق الريفية. كما أن توفير حوافز لتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل لأموال التحويلات هو من الخيارات الأخرى.

٧٠ - والاستثمار في التنمية الريفية بوجه عام، وفي البنية الأساسية الريفية على وجه الخصوص، سيتطلب تعبئة الموارد العامة والخاصة لتعويض النقص الهائل في الاستثمارات الذي شهده العقدان الماضيان. ويجب توجيه الاستثمارات أولاً إلى صغار منتجي الغذاء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن تلبية الاحتياجات من البنية الأساسية سيتطلب توظيف استثمارات هائلة يتم إكمال ميزانيتها الوطنية من جانب الشركاء الإنمائيين. فزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية سيقول من الهجرة إلى المناطق الحضرية، وسيشجع الروابط بين الريف والحضر من خلال ضمان أن تحصل المدن على إمدادات موثوقة من الأغذية والموارد الطبيعية بينما يصبح بمقدور سكان الريف استكشاف فرص التوسع الاقتصادي في أسواق الحضر.